

آثار العدوان العراقي على مضاعفات قطاع المال في الكويت

د. أحمد يوسف دشتي *

تشير الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية للقطاع المالي وأوجه النشاط المختلفة للكويت إلى أنه قطع شوطا ملموسا في استيعاب الوضع القائم وآثاره نتيجة أزمة الديون الصعبة، أخذاً في جريان مساره ودوره الطبيعي في الاقتصاد الوطني من حيث استقبال أموال المودعين وتفعيل نشاطاته وخدماته المصرفية المختلفة من خلال تمويل أوجه النشاط الاقتصادية لمختلف القطاعات الانتاجية بما فيها قطاع الأفراد والتجارة الخارجية وإدارة أموال الغير واستثمارها في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

وكانت خطة وضع دراسة تحليلية لتفصيل أوجه نشاط هذا القطاع وتطوير إمكاناته وإعادة هيكله بشكل يدعم قدرة القطاع على تسيير ومواكبة التطورات العالمية سواء تلك التغيرات الحاصلة في أوروبا أو بالنسبة لقواعد وقوانين النظام العالمي الجديد.

وتشير البيانات الإحصائية لدى البنوك والمؤسسات المالية إلى أن إجمالي حجم موجودات البنوك الكويتية قد وصل إلى ٤٠ بليون دولار تقريبا في نهاية شهر مايو ١٩٩٥، كما أن الموجودات الأجنبية تشكل ٥, ٢٥٪ من الإجمالي، في حين بلغت الموجودات الأجنبية ١٠ بليون دولار، مقارنة بنحو ٤٨, ٥ بليون دولار تقريبا للمطلوبات الأجنبية (٢٣).

وتشير آخر إحصاءات الناتج المحلي إلى ارتفاع قيمة خدمات المؤسسات المالية والعقارات وخدمات الأعمال خلال عام ١٩٩٤ حيث بلغت (٣, ٨٦٦) مليون دينار كويتي مقابل (٥, ٨١٨) مليون دينار كويتي عام ١٩٩٣، كما حققت المؤسسات المالية قيمة مضافة بلغت (٩, ٢٥١) مليون دينار كويتي مقابل (٧, ٢١٠) مليون دينار كويتي عام ١٩٩٣، وذلك نتيجة للتحسن في السوق المالية وأثره على قيمة الخدمات المصرفية الفعلية، وبالتالي على قيمة الخدمات المصرفية المحتسبة التي بلغت (٨, ١٨٧) مليون دينار كويتي عام ١٩٩٤ مقابل (٣, ١٣٦) مليون دينار كويتي عام (١٩٩٣). أما نشاط التأمين فقد ارتفع قليلا حيث سجلت تقديرات عام ١٩٩٤ ما قيمته (٧, ١٨) مليون دينار كويتي مقابل (٦, ١٧) مليون دينار كويتي بينما

* إدارة أعمال

حقق النشاط العقاري معدلا موجبا للنمو قدره (٣, ٤٪) في عام ١٩٩٤ مقابل (٠, ١٪) نتيجة لزيادة عرض الوحدات السكنية وإشغال الكثير منها، وبالتالي أثرها على القيمة الإجمالية لإيجارات المساكن هذا بينما حققت خدمات الأعمال تحسنا بسيطا عام ١٩٩٤، إذ ارتفعت بمعدل (١, ٥٪) مقابل (٩, ٧٪) عام ١٩٩٣.

وبسبب العدوان العراقي على الكويت الذي أدى إلى إيقاف أوجه نشاط القطاع المصرفي المالي في الداخل وذلك بسبب عملية الاحتلال وانقطاع الاتصال مع البنوك والمؤسسات المالية في الخارج وغياب قاعدة المعلومات والدمار والسلب لموجودات المقترضين الرئيسيين مما أدى إلى تدهور المراكز المالية لهؤلاء المقترضين وبالتالي زيادة تدهور الأوضاع المالية للمؤسسات والبنوك، وقطاع التأمين وخدمات الأعمال وأخيرا وليس آخرا بسبب قرارات التجميد التي أصدرتها السلطات المعنية في مختلف الدول الرئيسية إلى عدم إمكانية استخدام هذه المؤسسات لأصولها الموجودة في الخارج، هذه الحرب وتداعياتها الاقتصادية والمالية تركت أثارا مباشرة وغير مباشرة على أوجه النشاط والخدمات بالإضافة إلى تأثيرها على كافة القطاعات الاقتصادية في البلاد، ومن القطاعات التي تأثرت تأثرا كبيرا قطاع خدمات المال من البنوك التجارية والمؤسسات المالية وقطاع خدمات التأمين وخدمات الأعمال التي هي موضع الدراسة والتحليل في هذا البحث.

محتوى الدراسة:

وتشتمل الدراسة على شرح مفصل للنموذج الرياضي لتجارة الصناعة الداخلية والبيئية والذي يعتمد على تقسيم الاقتصاد إلى عدة قطاعات وذلك بغية تقدير قيم المضاعفات الجزئية لقطاع المال والعقار وخدمات الأعمال لفترتي ما قبل وبعد العدوان العراقي وذلك بالنسبة لمضاعف التشابك والارتباط الأمامي والخلفي والقيمة المضافة وفائض العمليات ومضاعف الدخل والعمالة والاستهلاك العائلي والحكومي لهذه القطاعات المالية، وأخيرا استعرضنا الخلاصة والاستنتاج العام للدراسة.

أولا: إطار النموذج الاقتصادي لدراسة قطاع المال والأعمال في الكويت

أ. الإطار التحليلي النظري للنموذج المستخدم في الدراسة

الملاحظ من أدبيات الفكر الاقتصادي والمالي أن هناك ثلاثة مستويات من التحليل الاقتصادي لكل منها أهمية وأهداف ومزايا وعيوب وهي المستوى الجزئي والكلي والقطاعي. حيث ركزت المدرسة الحدية على الظواهر الجزئية في الاقتصاد وتفسيرها وتحليلها، بينما انتهجت المدرسة الطبيعية في الاقتصاد المنهج الكلي في التحليل وتشخيص وتفسير الظواهر الاقتصادية في

المجتمع ومن أبرز مؤسسي ومفكري هذه المدرسة في العصر الحديث هو جون مينارو كينز وتلاميذه (١).

وفي منتصف الثلاثينيات وبداية الأربعينيات قام ليونتييف (٢١) بدراسة وتطوير نموذج فالراس للتوازن العام بشكل يمكن الاستفادة منه في كثير من مجالات التحليل والتنبؤ والتخطيط الاقتصادي على المستوى القطاعي وذلك لتبيان العلاقات المالية والإنتاجية بين كافة القطاعات الاقتصادية في المجتمع والتي يصل عددها ما بين ١٣ إلى ٦٠٠ قطاع وذلك بحسب طبيعة الاقتصاد والغرض من استخدام التحليل القطاعي. ولقد ارتبط تطور وتقدم التحليل القطاعي بنظريات الإنتاج، الأمر الذي انعكس بوضوح في الفروض الأساسية للتحليل والنماذج القطاعية. ففي الوقت الذي يركز منهج التحليل الجزئي على منتج أحد القطاعات أو الصناعات الإنتاجية، وفي الوقت الذي يركز فيه التحليل الكلي على المستوى العام للنتائج القومي والدخل والتوظيف والاستخدام الكلي، نجد أن التحليل القطاعي يتناول قطاعات أو صناعات الاقتصاد الوطني قطاعاً أو صناعة مع التركيز على العلاقات الارتباطية بين كل قطاع وبقية القطاعات الأخرى. ويعتبر التحليل القطاعي جزءاً مكملًا وهاماً لمنهج التحليل الكلي أي نظام الحسابات القومية وجدول التدفقات المالية. وهو يقوم بتحليل ودراسة بعض الجوانب المالية والاقتصادية الهامة التي لا يلامها أي من النظامين الجزئي والكلي، حيث يستبعد منهج التحليل الكلي تلك العمليات الاقتصادية المتداخلة لأغراض الاستخدام الوسيط بين القطاعات الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد الوطني مما يضيف بعداً جديداً لوضعي السياسة والتخطيط الاقتصادي ويعطي أيضاً مزيداً من المعالم والمعلومات عن العمليات الإنتاجية داخل الاقتصاد القومي والذي لا يقدمه بشكل دقيق وشامل التحليل الجزئي.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من اختلاف وتباين أهداف وفروض وقوة التحليل الجزئي من الكلي والقطاعي، إلا أن جميع هذه النماذج والأشكال التحليلية ما هي إلا أدوات وأساليب تحليلية متباينة تكمل بعضها البعض.

ب. النموذج الرياضي المستخدم في الدراسة

يصف شكل (١) الإطار البسيط للنموذج، الذي يحتوي على مجموعات المنشآت مختلفة الحجم داخل كل قطاع بالاقتصاد وفي ظل التوازن العام فإنه يوجد لدينا أربع وحدات اقتصادية رئيسية هي: المنشأة، والقطاع المنزلي، والقطاع الحكومي، والقطاع الخارجي.

حيث تقوم المنشأة بشراء الخدمات الإنتاجية، ومستلزمات الإنتاج، والسلع الوسيطة من الأسواق بهدف إنتاج السلع النهائية، ويقوم القطاع المنزلي بشراء السلع والخدمات النهائية التي تنتجها المنشأة من الأسواق لاستهلاكها، وقد يشتري القطاع الخارجي السلع النهائية والسلع

الوسيلة التي أنتجها قطاع المنشأة المحلية كما أنه يمكن أن يبيع هذا القطاع منتجاته لقطاع المنشأة المحلية وللقطاع المنزلي، أما القطاع الحكومي فيوفر السلع العامة، ويقدم الإعلانات في مقابل فرض الضرائب. (٢١)

تنتمي كل منشأة لإحدى المنشآت مختلفة الحجم، والتي تنتمي بدورها إلى أحد القطاعات المختلفة بالاقتصاد، إلا أن الشكل رقم (١) هو تجميعي بحث (١) أي أنه يتم تجميع كل المنشآت ووحدات القطاع المنزلي والأصناف المختلفة من السلع والخدمات، وجميع الخدمات والمستلزمات الانتاجية والسلع الوسيطة وبالتالي أيضا يتم تجميع الأسواق الخاصة بكل نسبها على التوالي، ويشير اتجاه رؤوس الأسهم إلى المبيعات، ويشير الاتجاه العكس إلى المشتريات ونلاحظ أن النقود سوف تدفق في الاتجاهات العكسية لرؤوس الأسهم كمدفوعات مقابل السلع والخدمات، والخدمات الإنتاجية (ومن أجل التبسيط، لم يوضح التدفق النقدي بالشكل) (٢١)

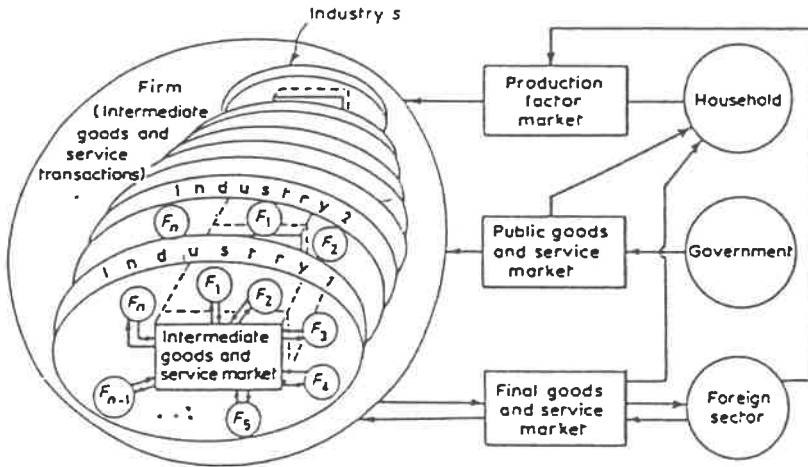


Figure 12.1 Circular flow of income.

وهذا النموذج يستند على عدة فروض أهمها ما يلي: (٤)

أولاً: هناك عدد (n) من المجموعات المختلفة الحجم للمنشأة في كل صناعة وعدد (s) من الصناعات المختلفة في جميع قطاعات الاقتصاد.

ثانياً: تلك المنشآت تنتمي إلى المجموعات الأكبر حجماً، لديها مقاولون من الباطن وتقوم المنشآت الخاصة بالمجموعات الأصغر حجماً، كما تقوم المنشآت الأكبر حجماً بتوريد سلعها ومستلزماتها إلى المنشآت الأصغر حجماً، كمستلزمات إنتاج مورد للتصنيع، وتغطي أنشطة

الأعمال، المتعلقة بالمقاولات من الباطن، بأهمية بالغة ومهيمنة في كل صناعة. (٢)
 ثالثاً: لا توجد علاقات مقاولات من الباطن بين المنشآت التي تنتمي لنفس مجموعة
 المنشآت ذات الحجم الواحد بالصناعة، وتتميز العلاقات بين المنشآت بنفس المجموعة بالتنافس
 الشديد، ويعني هذا الافتراض أنه يمكن إهمال المعاملات Transactions الاقتصادية فيما بين
 المنشآت بنفس المجموعة بالصناعة.

رابعاً: تطبق جميع المنشآت سواء كبيرة أو صغيرة/ مبدأ التكلفة الكاملة عند التسعير.

تجارة الصناعة الداخلية والبيئية في النموذج

تعرف تجارة الصناعة الداخلية Inter-Industry Trade بأنها أوجه نشاط الأعمال فيما بين
 مجموعات المنشآت مختلفة الحجم داخل الصناعة الواحدة، التي تنتمي إليها كل مجموعات
 منشآت مختلفة الحجم، بينما تعرف تجارة الصناعة البيئية Inter-Industry Trade بأنها أوجه
 النشاط فيما بين المنشآت التي تنتمي إلى الصناعات المختلفة، ويفترض بأن أوجه النشاط
 الاقتصادي لمجموعات المنشآت مختلفة الحجم تتجمع معاً في كل واحدة من الصناعات
 الأخرى، [٣]

وبافتراض أن X_{ij} يرمز إلى الطلب الوسيط من المنشأة (i) اللازم لإنتاج ناتج المنشأة (j)
 وإحدى الصناعات - أي الصناعة التي نقوم بتحليلها (تجارة الصناعة الداخلية - Inter-
 Industry Trade، ونرمز F_i للطلب النهائي للمنشأة M_i ، واردة المنشأة (i)، X_i هو الناتج
 الكلي للمنشأة (j).

ومن جهة أخرى، يمكن تفسير هذه الرموز كما يلي:

X_{ij} : طلب الوسيط من السلعة (i) اللازم لإنتاج الناتج Output من السلعة (j) (أي تجارة
 الصناعة البيئية، عندما: $j = i$).

F_i : الطلب النهائي من السلعة (i).

M_i : الواردات من السلعة (i).

X_i : الناتج الكلي من السلعة (i).

ويوضح الجدول رقم (١) إطار نموذج تجارة الصناعة الداخلية، ويظهر الكلي من كل
 مجموعة منشآت ذات الحجم الواحد، بالطرف اليمين من كل صنف، مكوناً جزئياً (بخلاف
 الطلب النهائي): أحدهما الطلب الوسيط لتجارة الصناعة الداخلية، والآخر الطلب الوسيط
 لتجارة الصناعة البيئية.

والأول مكون من عدد (n) طلب، والثاني مكون من عدد (s-1) طلب [21].

ويتم تنسيق التوازن العام للنظام في ظل شروط المعادلة (١).

$$\begin{array}{ccccccccccc}
x_{11} & + x_{12} & + \dots + x_{1n} & + x_{1,n+1} & + \dots + x_{1,n+s-1} & + F_1 & - M_1 & = X_1 \\
x_{21} & + x_{22} & + \dots + x_{2n} & + x_{2,n+1} & + \dots + x_{2,n+s-1} & + F_2 & - M_2 & = X_2 \\
\vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\
x_{n1} & + x_{n2} & + \dots + x_{nn} & + x_{n,n+1} & + \dots + x_{n,n+s-1} & + F_n & - M_n & = X_n \\
x_{n+1,1} & + x_{n+1,2} & + \dots + x_{n+1,n} & + x_{n+1,n+1} & + \dots + x_{n+1,n+s-1} & + F_{n+1} & - M_{n+1} & = X_{n+1} \\
\vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\
x_{n+s-1,1} & + x_{n+s-1,2} & + \dots + x_{n+s-1,n} & + x_{n+s-1,n+1} & + \dots + x_{n+s-1,n+s-1} & + F_{n+s-1} & - M_{n+s-1} & = X_{n+s-1}
\end{array}
\quad (12.1)$$

ويمكننا إعادة كتابة المعادلة (١) بشكل أبسط على النحو التالي:

$$\sum_{i,j=1,2,\dots,n,n+2,\dots,n+s-1} X_{ij} + F_i - M_i = X_i \quad (2)$$

إن البند الأول في المعادلة (٢) هو الطلب الكلي على السلع الوسيطة المنتجة في كل قطاعات الاقتصاد.. ويكون:

$$\sum_i^n \sum_j^n X_{ij}$$

حيث $i, j = 1, 2, \dots, n$ هو الطلب الكلي على السلع الوسيطة لتجارة الصناعة الداخلية. ويمكن أيضا كتابة المعادلتين (١)، (٢) في الصيغة التالية باستخدام فئة من معاملات المدخلات input coefficients حيث:

$$a_{ij} = \frac{X_{ij}}{X_j}$$

أي أن المدخل للمنشأة (أ) أو السلعة (i)، اللازم لإنتاج وحدة واحدة من ناتج المنشأة (j) أو ناتج السلعة (j).

$$AX + F - M = JX \quad (3)$$

$$(J - A) X = F - M \quad \text{أو}$$

إن نموذج تجارة الصناعة الداخلية هو تطوير لنموذج ليونتيف، من نماذج المدخلات والمخرجات، لتجارة الصناعة البيئية، حيث إن تحليل نموذج الصناعة الداخلية يركز على أوجه النشاط الاقتصادي لمجموعات المنشآت المختلفة الأحجام، والعلاقات بينها في كل صناعة.

ويمثل كل عنصر قطري في المعادلة (١) مثل x_{ii} (أو بصفة عامة x_{ij}) الطلب الوسيط للمنشأة ١ (السلعة i) اللازم لإنتاج ناتج مجموعة المنشآت متساوية الحجم، التي هي أيضا مجموعة المنشآت رقم ١ (أي الخاصة بنفس السلعة) وبالتالي، فإن العناصر القطرية بالمصفوفة

A, هي معاملات المدخلات بالصناعة الداخلية، ولكن في هذا النموذج، وطبقا للافتراض رقم III، يمكن إهمال معاملات المدخلات بالصناعة الداخلية داخل الصناعة، والتي نعتبر عنها كما يلي: (٢١)

$$a_{ii} \quad (i = 1, 2, \dots, n; i \neq n+2, n+3, \dots, n+s-1)$$

جدول (١)

Input	Output Demand									
	Intra-industry				Inter-industry				Final demand	
	Firm 1	Firm 2	...	Firm n	Ind. n+2	Ind. n+3	...	Ind. n+s-1	Final demand	Imports
Intra-industry										
Firm 1	x_{11}	x_{12}	...	x_{1n}	$x_{1,n+2}$	$x_{1,n+3}$	...	$x_{1,n+s-1}$	F_1	M_1
Firm 2	x_{21}	x_{22}	...	x_{2n}	$x_{2,n+2}$	$x_{2,n+3}$	...	$x_{2,n+s-1}$	F_2	M_2
...										
Firm n	x_{n1}	x_{n2}	...	x_{nn}	$x_{n,n+2}$	$x_{n,n+3}$	...	$x_{n,n+s-1}$	F_n	M_n
Inter-industry										
Ind. n+2	$x_{n+2,1}$	$x_{n+2,2}$	...	$x_{n+2,n}$	$x_{n+2,n+2}$	$x_{n+2,n+3}$	...	$x_{n+2,n+s-1}$	F_{n+2}	M_{n+2}
Ind. n+3	$x_{n+3,1}$	$x_{n+3,2}$	...	$x_{n+3,n}$	$x_{n+3,n+2}$	$x_{n+3,n+3}$	...	$x_{n+3,n+s-1}$	F_{n+3}	M_{n+3}
...										
Ind. n+s-1	$x_{n+s-1,1}$	$x_{n+s-1,2}$	...	$x_{n+s-1,n}$	$x_{n+s-1,n+2}$	$x_{n+s-1,n+3}$	...	$x_{n+s-1,n+s-1}$	F_{n+s-1}	M_{n+s-1}
Value added	v_1	v_2	...	v_n	v_{n+2}	v_{n+3}	...	v_{n+s-1}		
	w_1	w_2	...	w_n	w_{n+2}	w_{n+3}	...	w_{n+s-1}		
Total products	X_1	X_2	...	X_n	X_{n+2}	X_{n+3}	...	X_{n+s-1}		X

مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج A=

A is an input coefficient matrix

$$\begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} & \dots & a_{1n} & a_{1,n+2} & \dots & a_{1,n+s-1} \\ a_{21} & a_{22} & \dots & a_{2n} & a_{2,n+2} & \dots & a_{2,n+s-1} \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ a_{n1} & a_{n2} & \dots & a_{nn} & a_{n,n+2} & \dots & a_{n,n+s-1} \\ a_{n+2,1} & a_{n+2,2} & \dots & a_{n+2,n} & a_{n+2,n+2} & \dots & a_{n+2,n+s-1} \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ a_{n+s-1,1} & a_{n+s-1,2} & \dots & a_{n+s-1,n} & a_{n+s-1,n+2} & \dots & a_{n+s-1,n+s-1} \end{bmatrix}$$

F is a final demand vector

F= متجه الطلب النهائي

$$\begin{bmatrix} F_1 \\ F_2 \\ \vdots \\ F_n \\ F_{n+2} \\ \vdots \\ F_{n+s-1} \end{bmatrix}$$

M is an import vector

M= متجه الواردات

$$\begin{bmatrix} M_1 \\ M_2 \\ \vdots \\ M_n \\ M_{n+1} \\ \vdots \\ M_{n+i-1} \end{bmatrix}$$

لذا فإن الطلب الوسيط لكل صناعة يخبرنا عن عدد التعاملات TRANSACTIONS الاقتصادية التي تجري فيما بين المنشآت المختلفة التي تنتمي لمجموعات المنشآت مختلفة الحجم بالصناعة.

إن التغيرات في هذا النوع من التعاملات الاقتصادية بكل صناعة يشير إلى زيادة أو تناقص تلك التعاملات فيما بينها في الفترة الزمنية محل الدراسة، لذلك يمكن اعتبار أن النمو في تلك التعاملات - المستحث Induced نتيجة لمستوى أعلى لنسبة الارتفاع في الأسعار Mark up - يمثل بالطبع، بالإضافة Increment إلى التعاملات فيما بين مجموعات المنشآت مختلفة الحجم بكل صناعة.. إن زيادة الطلب الوسيط بكل تجارة للصناعة الداخلية Intra-Industry Trade سوف يدفع بالطبع المقاولين من الباطن بالصناعة إلى زيادة انتاجهم، أو سوف يجذب قادمين جددا إلى الصناعة.

وكلما استطاعت منشأة أن تزيد أرباحها ونسب الارتفاع (في الأسعار) فإنها تقوم بتوسيع أعمالها، كذلك فإن تحقيق صناعة ما لمعدل أعلى من العائد، ونسبة أعلى من ارتفاع (الأسعار) Mark up سوف يجذب قادمين جددا إلى الصناعة، من أجل المشاركة في الحصول على مستوى أعلى من الأرباح بالسوق، وسوف يعتمد ذلك على مدى سهولة اقتحام القادمين الجدد new comers لحاجز الدخول إلى الصناعة (٢١).

إن التناقص في الطلب على تجارة الصناعة الداخلية تمثل التناقص في التجارة فيما بين المنشآت المختلفة التي تنتمي إلى مجموعات المنشآت مختلفة الحجم بالصناعة كما أن تناقص الطلب الوسيط بتجارة الصناعة الداخلية سوف يدفع بالطبع المقاولين من الباطن الهامشين والمنشآت الثانوية المستقلة المنخفضة الكفاءة إلى تقليل انتاجهم، أو يؤدي إلى تقليصهم، بل وربما اضطرارهم إلى ترك هذا المجال من الأعمال.

ويوفر مقلوب المصفوفة (I-A) فئة من المضاعفات التفصيلية disaggregate multipliers والمعروف أنها أكثر حساسية من المضاعفات الكينزية بالنسبة لدراسات الآثار الاقتصادية الفصل (١٣).

فالمضاعفات الأولى تأخذ في اعتبارها حقيقة أن الأثر الكلي على الناتج سوف يتغير، طبقاً لأي قطاعات تتأثر بالتعبير في الطلب النهائي.

ويقيس مضاعف الإنتاج الكلي لقطاع معين مجموع المتطلبات من المدخلات المباشرة وغير المباشرة، من جميع القطاعات واللازمة للوفاء بمتطلبات الطلب النهائي لقطاع معين، وبالتالي متى تمت معرفة التغيير في الطلب النهائي، يمكن تحديد قيم جميع المدخلات والمخرجات المطلوبة لتوفيره.

وهناك نوعان أساسيان من مضاعفات المدخلات - المخرجات وتكون الفئة الأولى مشتقة من نموذج مفتوح للمدخلات والمخرجات، والفئة الأخرى مشتقة من نموذج للمدخلات والمخرجات مغلق جزئياً. وبالنسبة للنموذج الأول، الذي كثيراً ما يشار إليه بالنموذج Type (1)، يتم معالجة كافة مكونات الطلب النهائي خارج النموذج، ويمثل كل مضاعف بالنموذج (2) نسبة التغيرات المباشرة وغير المباشرة إلى التغير المباشر المبدئي (ويعبر في هذه الحالة عن الناتج) للوفاء بمتطلبات الطلب النهائي لقطاع معين.

أما بالنسبة للنموذج (2)، فيتم معالجة واحد، أو أكثر من مكونات الطلب النهائي داخل النموذج endogenously (22).

وفي الدراسة تمت معالجة مصروفات الاستهلاك الشخصي (ويشار إليها أحياناً بوحدة القطاع المنزلي households)، ومصروفات الدولة داخل النموذج، رغم أنه من الممكن بدلاً من ذلك المعالجة داخل النموذج لأي المكونات الأخرى للطلب النهائي مثل الصادرات، أو الاستثمار، أو مصروفات الحكومة، ويقال إن نموذج المدخلات والمخرجات «مغلق جزئياً» بالنسبة لمكونات (أو لمكون) الطلب النهائي المعالجة داخل النموذج endogenously فعلى سبيل المثال، إذا تم تضمين مصروفات الاستهلاك الشخصي داخل النموذج، فيصبح النموذج مغلقاً جزئياً بالنسبة لوحدات القطاع المنزلي، ويمثل كل مضاعف نسبة التغيرات المباشرة، وغير المباشرة، والمستحقة، إلى التغير المباشر المبدئي، فإذا كان المكون الوحيد للطلب النهائي الذي يعالج داخل النموذج هو مصروفات الاستهلاك الشخصي، فيشار إلى المضاعفات على أنها النموذج Type II (14). أما إذا تم معالجة مكون آخر للطلب النهائي كمصروفات الدولة والحكومة المحلية أيضاً داخل النموذج فيتم الإشارة إلى المضاعفات على أنها من النموذج الثالث (III) Type (v).

وعندما يتم تضمين أحد مكونات الطلب النهائي داخل النموذج، فإن الجزء المناظر بالقيمة المضافة يجب أن يعالج داخل النموذج، وبالتالي فإن مصروفات الاستهلاك الشخصية يكون لها مناظر في القيمة المضافة، يشار إليه كأجور ومرتبات، ويكون لمصروفات الدولة والحكومة

المحلية مناظر يشار إليه كضرائب، الخ [٣].

وإن مقلوب المعاملات inverse coefficients للمصفوفة الموسعة augmented يعكس الآثار المستحثة induced للدخول التي تغيرت على النواتج النهائية، وفي جميع الأحوال، يكون كل مضاعف من النموذج II أكبر من مضاعف النموذج المناظر، نتيجة لتضمين آثار الإنفاق الاستهلاكي المستحث induced كذلك، فإن كل مضاعف من النموذج III سوف يكون أكبر من مضاعف النموذج III المناظر نتيجة لتضمين الإنفاق المستحث للدولة والحكومة المحلية.

إن الاختلافات بين مضاعف معين، من النموذج I وبين نفس المضاعف من النموذج II أو (النموذج III) قد تكون كبيرة جدا، بحسب هيكل التكلفة للقطاع المعين الذي يتم تحليله على سبيل المثال، فإذا كان أحد المدخلات (التكلفة) الرئيسية لقطاع معين هو العمالة (الأجور والمرتبات) فسوف ينتج عنه آثار مستحثة كبيرة، نظرا لأن الأجور والمرتبات تصرف على السلع الاستهلاكية، وبالتالي تخلق طلبا على الناتج، بالإضافة إلى الطلب المبدئي.

وبالنسبة لمحددات مقدار magnitude مضاعفات المدخلات والمخرجات، يمكن أن نلاحظ عدة عوامل، أولا يتجه التغير المباشر في الدخل إلى الارتفاع في القطاعات كثيفة العمل (على سبيل المثال الخدمات) لأن نسبة مهمة من التكاليف بهذه القطاعات تتكون من المدفوعات المباشرة للعمالة، على عكس المدفوعات مقابل المستلزمات (أي مشتريات الصناعة البيئية) ومن ناحية أخرى فإن القطاعات كثيفة رأس المال ذات الروابط القوية مع القطاعات الأخرى، قد تشهد آثارا غير مباشرة أكثر ارتفاعا وبصفة عامة، كلما زاد الاعتماد المتبادل inter-dependence الهيكلي داخل اقتصاد معين، ارتفعت الآثار غير المباشرة لتغيير مبدئي معين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاديات التي تكون أكثر فيما يتعلق بمعدلات التبادل التجاري Terms of Trade، تشهد اتجاها لانخفاض التغيرات المستحثة بها نسبيا، نظرا للارتفاع النسبي في كل تسربات الدخل income leakages نتيجة لشراء الواردات (٣).

وأخيرا يمكن الحصول على مضاعفات الدخل والتوظيف عن طريق ضرب مصفوفة الناتج (مقلوب المعاملات inverse coefficients) مسبقا في متجه عمود column vector لنسب الأجور - إلى - الناتج في حالة الدخل، ولنسب التوظيف - إلى الناتج - في حالة التوظيف، وتختلف مضاعفات الدخل والتوظيف اختلافا واضحا من قطاع لآخر، مما يعكس الاختلافات في معدلات الأجور، وفي الانتاجية، على التوالي (٢)، وبنفس الطريقة يمكننا تقدير عدد من من المضاعفات الجزئية للاستهلاك والواردات والصادرات ورأس المال إلخ *.

ثانياً: تقدير قيم المضاعفات الجزئية لقطاع المال والعقار وخدمات الأعمال لدولة الكويت لفترتي ١٩٨٧ و ١٩٩٣.

هناك مجموعة من المضاعفات القطاعية الجزئية يمكن تقديرها كميًا بواسطة النموذج السابق شرحه، مما تلقي هذه المضاعفات الضوء الكاشف على هيكل وأنشطة القطاعات قيد الدراسة، وتوضح التغيرات الهيكلية سواء ضمن مكونات المضاعفات نفسها أو ضمن هياكل أوجه النشاط المختلف داخل القطاعات نفسها، والميزة الأساسية للمضاعفات وفقاً لنظام المعادلات الهيكلية للنموذج أنها تقيس لنا الآثار المباشرة وغير المباشرة بشكل دقيق وشامل نسبياً. وفيما يلي شرح معادلات ومضامين المضاعفات الجزئية وتحليل قيمتها مع تبيان لآثار حرب الخليج الثانية عليها وانعكاساتها على أنشطة وهياكل القطاعات قيد الدراسة.

١. مضاعف أو مؤشر التشابك والارتباط الخلفي الكلي Total Backward Linkages

يعتمد منهج قياس وتقدير مضاعف التشابك للقطاع المالي على ما اقترحه هيرشمان Hirshman (١٠)، (١١)، حيث اعتبر أي تغير سواء مضاعف بالزيادة أو النقصان يحدث في نشاط القطاع المالي (i) وسترتب عليه تغيرات متتالية بالزيادة أو النقصان لجميع أوجه النشاط للقطاعات الإنتاجية الأخرى التي لها علاقة مع قطاع المال والأعمال (i) ويسمى هذا النوع من الأثر أو التغيرات بالآثر السببي (Cause Effect) أو الصلات الخلفية. أما التغيرات التي تتولد سواء بالزيادة أو النقصان في أوجه نشاط القطاعات الإنتاجية التي تستخدم منتجات أو خدمات قطاع المال والأعمال (i)، سماها هيرشمان بالآثر المسموح (Permissive Effect).. ويقاس مضاعف الارتباط أو التشابك الأمامي والخلفي المباشر وغير المباشر لقطاع المال على النحو التالي (١٦)، (٤).

$$U_j^f = \frac{\frac{1}{n} K_{.j}}{\frac{1}{n} \sum_{j=1}^n K_{.j}}$$

حيث إن $K_{.j} \frac{1}{n}$ تشير إلى أن متوسط الاحتياطات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لضمان تدفق وحدة واحدة إلى الطلب النهائي من منتجات أو خدمات قطاع المال. $K_{.j} \frac{1}{n}$ تشير إلى متوسط المتوسطات للاحتياجات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لضمان انسياب وحدة واحدة من جميع منتجات وخدمات القطاعات الإنتاجية الأخرى إلى متجه الطلب النهائي لجميع القطاعات. n تشير إلى عدد القطاعات في الاقتصاد الوطني أو النموذج العام.

وكلما كانت قيمة $U_j^f > 1$ ، $U_j^b > 1$ فإن هذا يعني قوة أكبر وارتباط لقطاع الأعمال مع بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد الوطني والعكس صحيح أيضاً.

وفي بعض الأحيان تظهر قيمة كل من U_{ij} و J_{ij} مرتفعة، ولكن نظرا لاعتماد القطاع بشكل أساسي وكبير على قطاع واحد أو عدد محدود جدا من القطاعات، وعليه يصبح مؤشر U_i و J_i لوحدة قياس الارتباط والتشابكات أو العلاقات الاقتصادية والمالية بين أوجه النشاط الانتاجي والمالي في الاقتصاد الوطني غير كاف ولا يعكس حقيقة الارتباط والعلاقات، لذا اقترح بعض المتخصصين في مجال التحليل القطاعي استخدام مؤشرا معامل الاختلاف بجانب مؤشر الارتباط.

وتأسيسا على ذلك، قمنا باستخدام المعادلة التالية: (١٦)

$$V_j = \sqrt{\frac{1/(n-1) \sum_i (K_{ij} - 1/n \sum_j K_{.j})^2}{1/n \sum_j K_{.j}}}$$

حيث أن ارتفاع قيمة V_j يفسر بأن القطاع المالي أو المؤسسات المالية (i) تعتمد بشكل كبير على قطاع واحد أو على عدد قليل جدا من القطاعات في الاقتصاد الوطني وانخفاض قيمة V_j يعني اعتماد القطاعات المالية (i) بشكل متساو ومعتمد نسبيا من حيث الدرجة والأهمية في التعامل من تقديم خدمات أو شراء منتجات وخدمات قطاعات كبيرة في الاقتصاد الوطني (١٩) ولقد اعتمدنا على البيانات الواردة في المصادر التالية:

(١٨)، (٢٣)، (٩). في تقدير قيم المضاعفات القطاعية لقطاع المال والإعمار والتأمين والعقار.

الجدول والرسم البياني (٢) يوضحان قيم مضاعف التشابك الكلي Total Backward Linkages لقطاع المال والتأمين والعقار وخدمات الأعمال لعام ١٩٨٧ خلال فترة ما قبل العدوان العراقي على الكويت ولعام ١٩٩٣، خلال فترة ما بعد الحرب. وذلك للتعرف على مدى التغيرات الهيكلية للارتباطات الخلفية بين هذه القطاعات الأربعة وبقية القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي. وواضح من بيانات هذا الجدول أن قطاع المال يأتي في المرتبة الأولى من حيث الارتباط والعلاقات السببية والخلفية مع بقية القطاعات، ومن ثم يأتي دور قطاع خدمات الأعمال الشخصية وقطاع العقار وأخيرا قطاع التأمين، حيث تم تقدير قيمة الارتباط الخلفي الكلي لها على النحو التالي: ٠,٧٦٤، ٠,٥٨٢، ٠,٤٢٩، ٠,٢٨١، ويلاحظ أيضا أن جميع هذه القطاعات تأثرت بسبب العدوان العراقي على الكويت، وآثارها المختلفة حيث أن قطاع التأمين انخفضت قيمة مؤشره بنسبة ٢٦٪، وقطاع خدمات الأعمال ١٥٪، والمال ٩٪، وقطاع العقار ٧٪، وهذا يعكس أساسا انخفاض أوجه نشاط القطاعات الانتاجية الأخرى من زاوية، وانخفاض أوجه نشاط بين هذه القطاعات الأربعة وبقية القطاعات الأخرى من حيث قيمة مدخلات تلك القطاعات الإنتاجية الأخرى إلى القطاعات الأربعة قيد الدراسة. فإن الجدول والرسم البياني (٣)

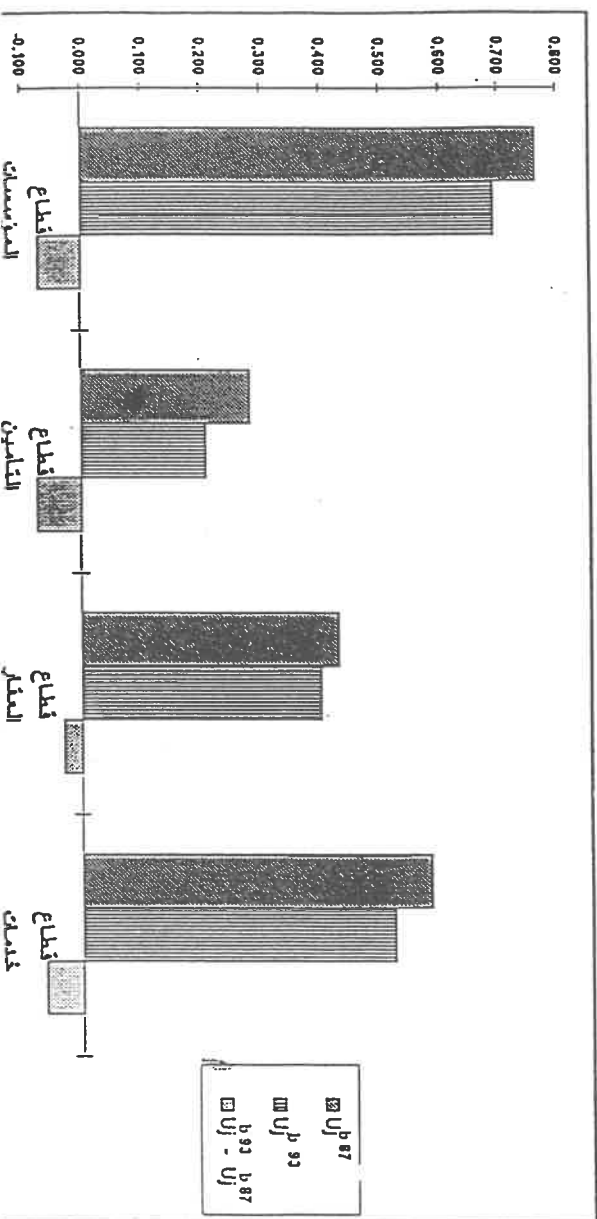
يوضحان هذه العلاقة. حيث يلاحظ أن قيم معامل الاختلاف كبيرة أساساً عند مقارنتها مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني، وهذه يعكس طبيعة وهيكلية ارتباط هذه القطاعات الأربعة مع بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد، حيث إن علاقاتها السببية أو التفاعلات والصفقات من السلع والخدمات المشتراة منها من بقية القطاعات الأخرى محدودة من حيث القيمة ومن حيث عدد القطاعات أي درجة انتشارها واتساعها. ويلاحظ أيضاً أن أكثر القطاعات تضرراً وتأثيراً من جراء آثار العدوان العراقي على الكويت هي قطاع الأعمال ومن ثم البنوك والقطاع المالي بشكل عام حيث قدرت نسبة التغير السلبي ٧٧٪ و ١٢٪ على التوالي. كما يوضح كل من الجدول والرسم البياني (٤، ٥) قيم مؤشر الارتباط الأمامي الكلي لقطاع المال والتأمين والعقار وخدمات الأعمال وكذلك معاملات الاختلاف لها.

ويأتي قطاع المال والبنوك في المرتبة الأولى من حيث الارتباط الأمامي، أي اعتماد القطاعات الإنتاجية الأخرى على هذا القطاع، ويأتي قطاع التأمين والعقار في المرتبة الأخيرة. ويلاحظ مقارنة مضاعف الارتباط الخلفي والأمامي أن قيم الارتباط الأمامي أكبر من الخلفي، أي أن التأثير المسموح أكبر من التأثير السببي. وتعبير آخر إن الارتباط الأمامي أو مبيعات خدمات هذه القطاعات الأربعة إلى بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد الوطني أكبر من اعتماد أو ارتباط بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى مع القطاعات الأربعة، وبعبارة أخرى إن مبيعات القطاعات الأربعة إلى بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد أكبر من مشتريات هذه القطاعات الأربعة من بقية القطاعات في الاقتصاد.

كما يلاحظ من الجدولين (٤، ٥) أن قطاع خدمات الأعمال تأثر سلبياً بنسبة ٣٧٪ مقارنة مع سنة الأساس ١٩٨٧ ثم يأتي قطاع البنوك والمال والتأمين حيث تأثر سلبياً بنسبة ٢٣٪ وأخيراً قطاع العقار. بينما قيم معاملات الاختلاف لها كانت ١٥٪، ٧٦٪، ٣٪، للقطاعات المال والعقار، وخدمات الأعمال على التوالي.

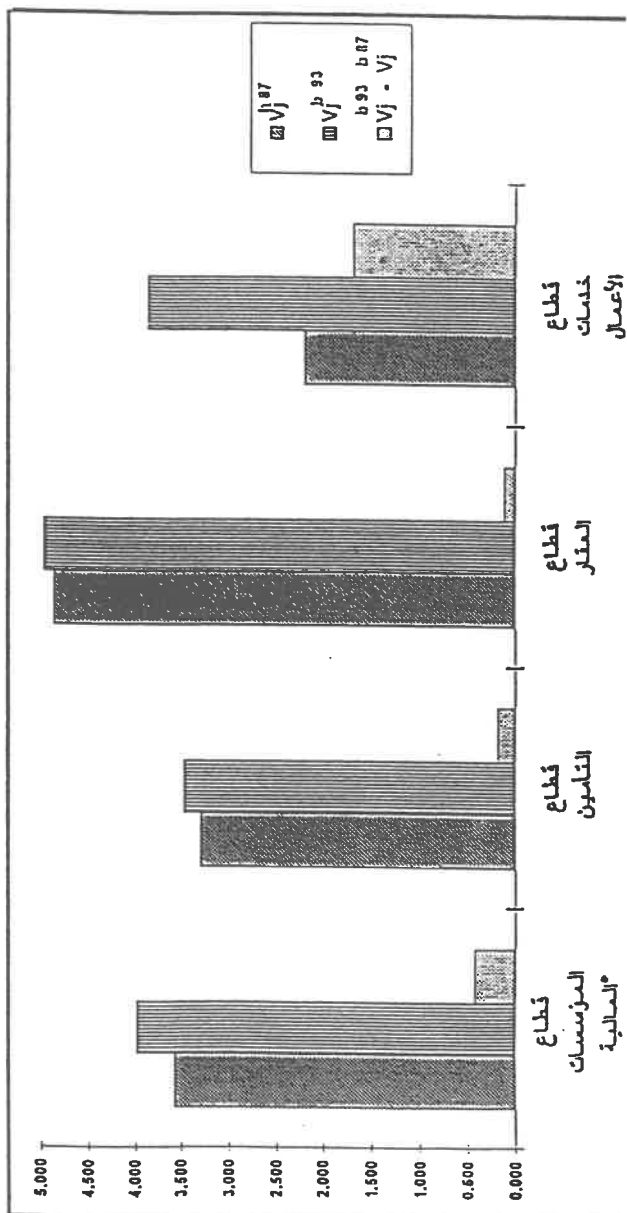
جدول (2) مضاعف التشابك الخلفي الكلي

الترتيب	نسبة التغير %	$93 \begin{smallmatrix} p \\ z \end{smallmatrix} - 87 \begin{smallmatrix} p \\ z \end{smallmatrix}$	$93 \begin{smallmatrix} p \\ z \end{smallmatrix}$	$87 \begin{smallmatrix} p \\ z \end{smallmatrix}$	المضاعف	اسم القطاع	الرقم
3	-9	-0.071	0.693	0.764	U_p	قطاع المرسبات المالية	1
1	-26	-0.073	0.208	0.281		قطاع التأمين	2
4	-7	-0.030	0.399	0.429		قطاع العقار	3
2	-10	-0.061	0.521	0.582		قطاع خدمات الأعمال	4



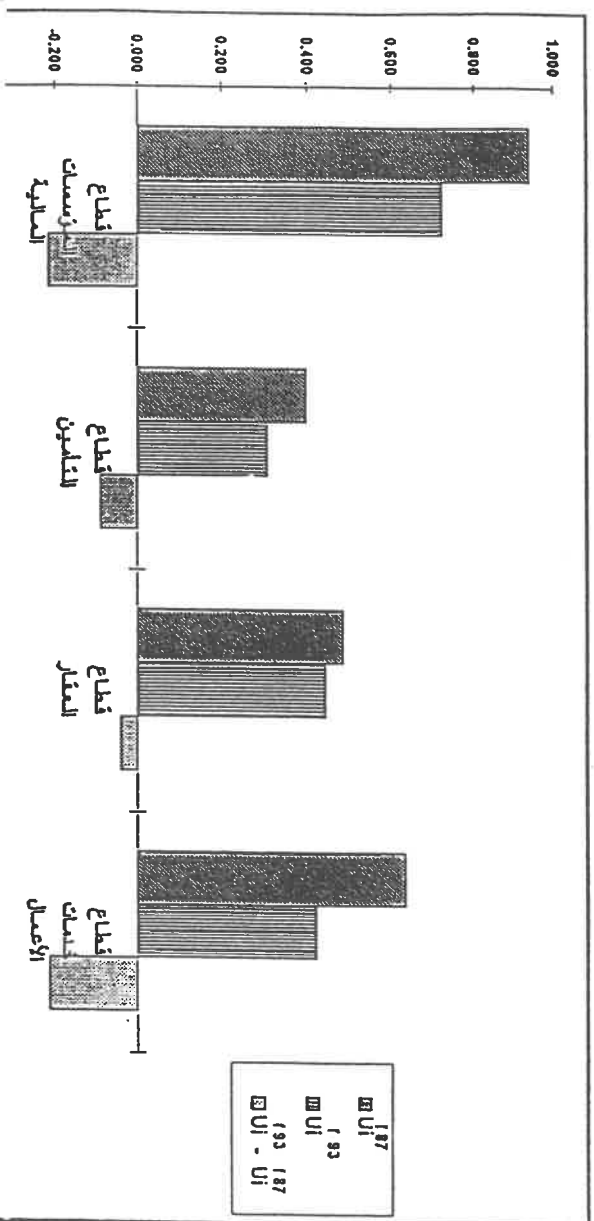
جدول (3) معامل الاختلاف للارتباط الخلفي الكلي

الرقم	اسم القطاع	V_j^{87}	V_j^{93}	$V_j^{93} - V_j^{87}$	نسبة التغير %	الترتيب
1	قطاع المؤسسات المالية	3.561	3.981	0.420	12	2
2	قطاع التأمين	3.284	3.461	0.177	5	3
3	قطاع العقار	4.860	4.970	0.110	2	4
4	قطاع خدمات الأعمال	2.186	3.860	1.674	77	1



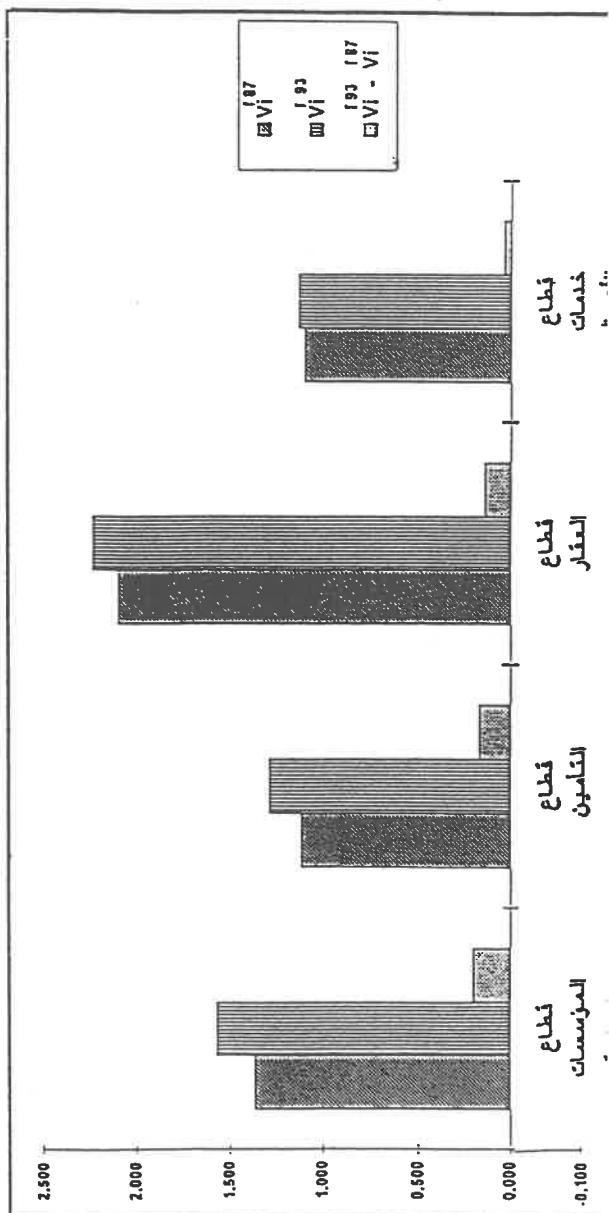
جدول (4) مضاعف الارتباط الأمامي الكلي

الترتيب	نسبة التغير %	r_{87}^{93} $u_1 - u_1$	r_{93}^{93} u_1	r_{87}^{87} u_1	المضاعف	اسم القطاع	الرقم
2	-23	-0.217	0.721	0.938	قطاع المؤسسات المالية	قطاع التأمين	1
3	-23	-0.090	0.306	0.396	قطاع المعابر	قطاع خدمات الأعمال	2
4	-8	-0.041	0.442	0.483			3
1	-34	-0.213	0.420	0.633			4



جدول (5) مؤثر معامل الاختلاف للارتباط الأمامي الكلي

الرقم	اسم القطاع	V_i^{87}	V_i^{93}	$V_i^{93} - V_i^{87}$	نسبة التغير %	الترتيب
1	قطاع المؤسسات المالية	1.361	1.565	0.204	15	1
2	قطاع التأمين	1.113	1.281	0.168	15	2
3	قطاع العقار	2.090	2.231	0.141	7	3
4	قطاع خدمات الأعمال	1.090	1.126	0.036	3	4



٢. مضاعف القيمة المضافة المباشر وغير المباشر

Direct And Indirect Value Added Multiplier

يعبر هذا المؤشر عن إجمالي القيمة المضافة المباشرة وغير المباشرة المتولدة في القطاعات الصناعية واللازمة لضمان تدفق أو انسياب وحدة واحدة إلى الطلب النهائي ويقاس وفقا للمعادلة التالية:

$$VA_j = \sum_{i=1}^n X_{ij} V_j$$

حيث تشير X_{ij} إلى مقلوب مصفوفة ليونتيف

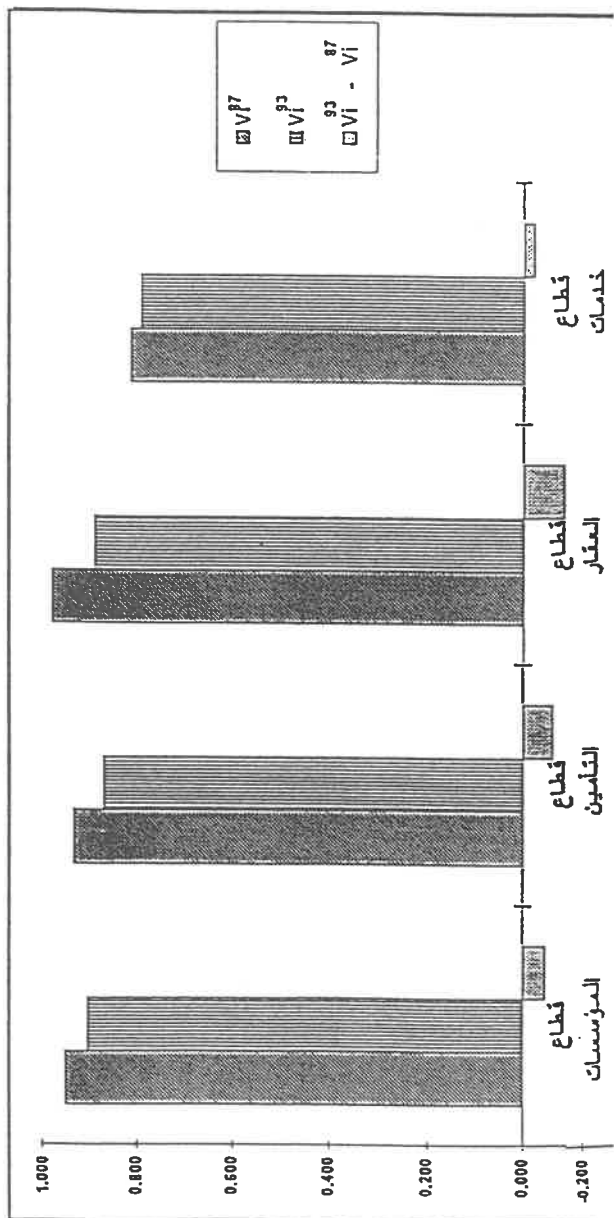
V_j إلى نسبة القيمة المضافة إلى إجمالي المدخلات الوسيطة والأولية.

ويشير كل من الجدول والرسم البياني (٦) إلى قيم مضاعف القيمة الإجمالية Total Value

Added للقطاعات الأربعة في الدراسة. ويلاحظ من هذا الجدول أن مضاعف القيمة المضافة الكلي لقطاع العقار يأتي في مقدمة القطاعات الأربعة حيث سجل ٠,٩٧٦ و ٠,٨٨٩ لعامي ١٩٨٧ و ١٩٩٣ على التوالي، وإن معدل التغير سجل ٩٪، مقارنة مع عام ١٩٨٧. حيث يأتي قطاع خدمات الأعمال في المرتبة الأخيرة وسجل ٠,٨١٢ و ٠,٧٩ على التوالي، بينما كانت نسبة التغير والتأثير السلبي على هذا القطاع بسبب آثار العدوان العراقي على الكويت هي ٣٪، ثم يأتي قطاع التأمين وقطاع المؤسسات المالية اللذان سجلا ٧٪ و ٥٪ على التوالي. ولكن تفسير وضع قطاع الأعمال بهذه الصورة يعود إلى الركود الاقتصادي السائد بعد حرب الخليج بسبب انخفاض حجم السكان، وتغيير هيكله ودواله الاستهلاكية، وكذلك تغير هيكل القوى العاملة. ويلاحظ أن هذه القطاعات الأربعة لها قيم مضافة عاليا نسبيا عند مقارنتها مع بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد الوطني.

جدول (6) مضاعف القيمة المضافة الكلي

الرقم	اسم القطاع	المضاعف	87 V_i	93 V_i	93 $V_i - V_i^{87}$	نسبة التغير %	الترتيب
1	قطاع المؤسسات المالية	قطاع	0.950	0.903	-0.047	-5	3
2	قطاع التأمين	قطاع	0.932	0.869	-0.063	-7	2
3	قطاع العقار	قطاع	0.976	0.889	-0.087	-9	1
4	قطاع خدمات الأعمال	قطاع	0.812	0.790	-0.022	-3	4



٣. مضاعف أو مؤشر فائض العمليات المباشر وغير المباشر (الكلي)

Total Operating Surplus Multiplier

يقاس هذا المؤشر الهام والذي يعكس مساهمة القطاعات المالية في الربحية بشكل مباشر وغير مباشر. أي مقدار الزيادة الكلية المباشرة وغير المباشرة في فائض العمليات الناتجة عن زيادة قدرة وحدة واحدة لتلبية الطلب النهائي لمنتجات ذلك القطاع. (٩)

لهذا المؤشر موقع هام في أسس ومعايير اختيار الجدوى الاقتصادية للمشروعات المالية أو لسياسات الدعم والإعانة فضلا عن مساهمتها في تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية واستراتيجيتها في الدولة.

ويقاس بالصيغة الرياضية البسيطة التالية:

$$OS_j = \sum_{i,j} X_{ij} OS_j$$

(i, j = 1, 2, ..., n)

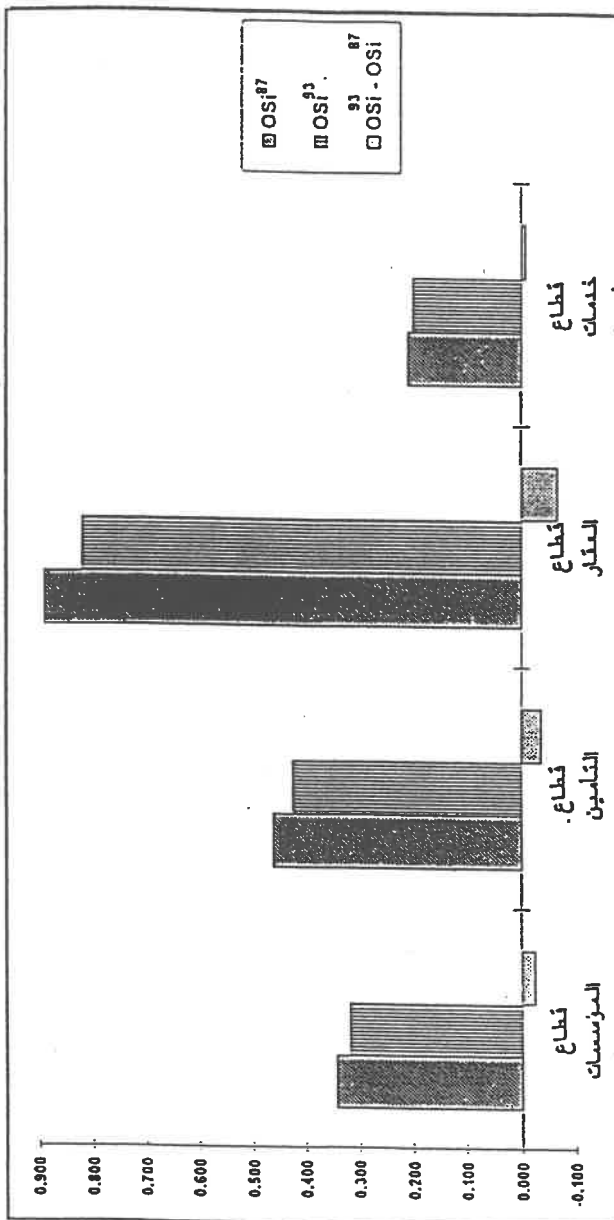
حيث تشير X_{ij} إلى مقلوب مصفوفة المعاملات الفنية المباشرة للإنتاج، OS_j تشير إلى نسبة حجم فائض العمليات إلى إجمالي المستلزمات الأولية والوسيلة للإنتاج في القطاع نفسه j .

n تشير إلى عدد القطاعات الصناعية في الدراسة.

ويوضح الجدول والرسم البياني (٧) معامل الربحية أو مضاعف فائض العمليات للقطاعات الأربعة في الدراسة. ويستنتج من بيانات وتقديرات الجدول (٧) أن قطاع العقار هو أكبر القطاعات الأربعة الذي سجل مضاعفا للربحية يعادل ٨٩٠،٠، ثم قطاع التأمين ٤٦٣،٠ ثم قطاع المؤسسات المالية ٣٤٥،٠ وأخيرا قطاع خدمات الأعمال ٢١١،٠ على التوالي وبمقارنة هذا المؤشر مع سنة المقارنة ١٩٩٣، يلاحظ أن أقل القطاعات الأربعة تأثرا سلبيا نتيجة للعدوان العراقي على الكويت وتداعياته هو قطاع خدمات الأعمال ٤٪، ومن ثم قطاع المال والبنوك حيث سجلت نسبة التغير ٨٪، و ٨٪ على التوالي.

جدول (7) مضاعف الربح او فائض العمليات الكلي

الترتيب	نسبة التغير %	93 OSi - OSi ⁸⁷	93 OSi	87 OSi	المضاعف القطاع	اسم القطاع	الرقم
3	-7	-0.025	0.320	0.345	قطاع المؤسسات المالية	قطاع المؤسسات المالية	1
1	-8	-0.037	0.426	0.463	قطاع التأمين	قطاع التأمين	2
2	-8	-0.069	0.821	0.890	قطاع العقار	قطاع العقار	3
4	-4	-0.009	0.202	0.211	قطاع خدمات الأعمال	قطاع خدمات الأعمال	4



ويمكن تفسير مجيء قطاع العقارات أقل القطاعات تأثيراً بسبب حرب الخليج بأن القطاع العقاري له خصائص متميزة في المجتمع الكويتي، ومن أهم تلك العوامل التي أدت إلى ذلك السياسات المالية التي اتخذتها حكومة الكويت بعد التحرير مباشرة من إلغاء أقساط البيوت السكنية والسماح لهم ببيعها دون قيد زمني، وكذلك بسبب محدودية عرض الأراضي والعقارات في الكويت مقابل تزايد الطلب عليها.

ويعتقد أن معظم التأثير السلبي في هذا القطاع كان نتيجة انخفاض عدد الوافدين وبرز ظاهرة فائض الشقق والمباني السكنية بسبب هجرة الوافدين في بعض المناطق، ولكن الخصوصية السابقة كانت لها بالغ التأثير في المحافظة على أهمية هذا القطاع في المجتمع الكويتي.

٤. مؤشر أو مضاعف الدخل للقطاعات المالية في النموذج

Income Multiplier

لهذا المؤشر أهمية كبيرة وتأثير في القرارات الاستثمارية في تحليل أوجه النشاط المالي وخدمات الأعمال، وكذلك في وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المالية وخدمات الأعمال قيد الدراسة، ويمكن تعريف هذا المؤشر بشكله البسيط بأنه نسبة الدخل المتولد من القطاع المالي على إجمالي مخرجات أو إنتاج هذا القطاع (٧) وهناك عدة مؤشرات تقاس بموجها هذا المؤشر، منها مباشر وغير مباشر ومستحث وغيرها.

والمؤشر الذي يهمننا في هذه الدراسة هو مضاعف الدخل الكلي القطاعي لأوجه النشاط المالي والذي يقاس وفقاً للمعادلة التالية (١٠):

$$W = \sum_{i=1}^n X_i Z_i$$

حيث تشير X_i إلى عناصر مقلوب مصفوفة ليونتييف للمعادلات الفنية الكلية للقطاع المالي والقطاعات الأخرى في الاقتصاد.

W_i تشير إلى المعاملات الفنية المباشرة أي نسبة إجمالي الأجور والرواتب في القطاع المالي على إجمالي مدخلاته.

n تشير إلى عدد القطاعات في النموذج.

ويوضح الجدول والرسم (٨) مضاعف الأجور والرواتب الكلي للقطاعات الأربعة في الدراسة، ويلاحظ أن قطاع المال والبنوك يحتل المرتبة الأولى بين القطاعات الأربعة، حيث بلغ المؤشر ٠,٦٠٥ لسنة ١٩٨٧ و ٠,٥٨٣ في عام ١٩٩٣، بينما يحتل قطاع خدمات الأعمال المرتبة الثانية ٠,٦٠٢، ويعتبر قطاع العقار من أكثر القطاعات تأثيراً بسبب الحرب حيث كانت نسبة التغير ٢١٪، بينما يأتي قطاع التأمين في المرتبة الثانية من حيث التأثير وبمعدل تغير سلبي له ٥٪ فقط. ويلاحظ أن معدلات الأجور لهذه القطاعات باستثناء قطاع العقار مقارنة مع بقية

القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني هي عالية نسبيا، وذلك نظرا إلى خصوصية هذه القطاعات وطبيعة أعمالها الفنية والتخصصية ليس فقط على المستوى المحلي بل على المستوى العالمي أيضا.

مضاعف العمالة

Labour Multiplier

يشير هذا المضاعف إلى حجم الانتاج المحلي للقطاع على إجمالي عدد ساعات العمل المباشر اللازم لانتاج إجمالي المنتجات والخدمات للقطاع نفسه، ويمكن كتابة هذا المؤشر على النحو التالي: (8)

$$L = \frac{X_{ij}}{L_i}$$

حيث تشير X_{ij} إلى الناتج الإجمالي للقطاع (j) وإلى إجمالي المستلزمات الأولية والوسيطة للقطاع (j). وتشير L_i إلى عدد ساعات العمل في القطاع نفسه. ويمكن قياس مضاعف العمالة الكلي على النحو التالي:

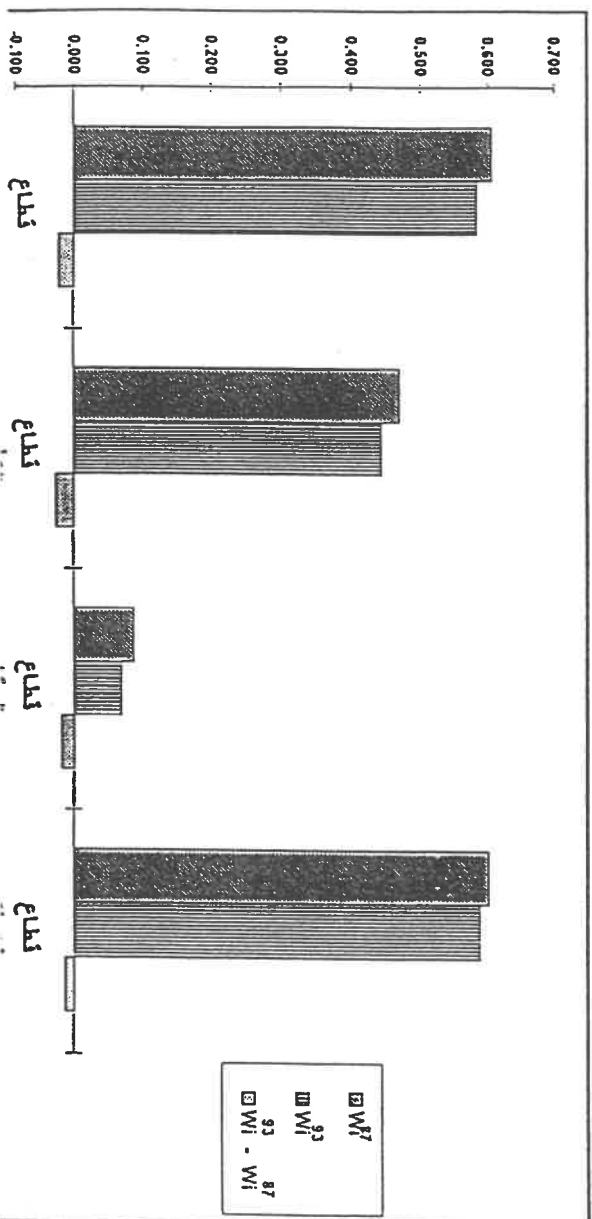
$$L = \sum X_{ij} L_i$$

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما كانت قيمة مضاعف العمالة أكبر كانت مساهمة هذا القطاع في الخطة والاستراتيجية العامة للدولة الكويت أفضل، حيث إن ارتفاع قيمة مضاعف العمالة هنا يعني انخفاض عدد ساعات العمل إلى إجمالي الانتاج نسبيا، مما يعني في الوقت نفسه زيادة في إنتاجية العمل أيضا.

ويوضح الجدول والرسم الجدول البياني (٩) مضاعف العمل الكلي في القطاعات الأربعة في الدراسة، ويلاحظ أن قطاع خدمات الأعمال يحتل المرتبة الأولى ثم قطاع المال والبنوك حيث سجلتا ٤٨١، ٠ و ٧٩٣، ٠ على التوالي، وإن نسبة التغير بسبب آثار حرب الخليج على هذه القطاعات الأربعة هي ما يلي: ٣٧٪، ١٧٪، ١٣٪، ١١٪، بالنسبة لقطاع خدمات الأعمال والمال والتأمين والعقار على التوالي.

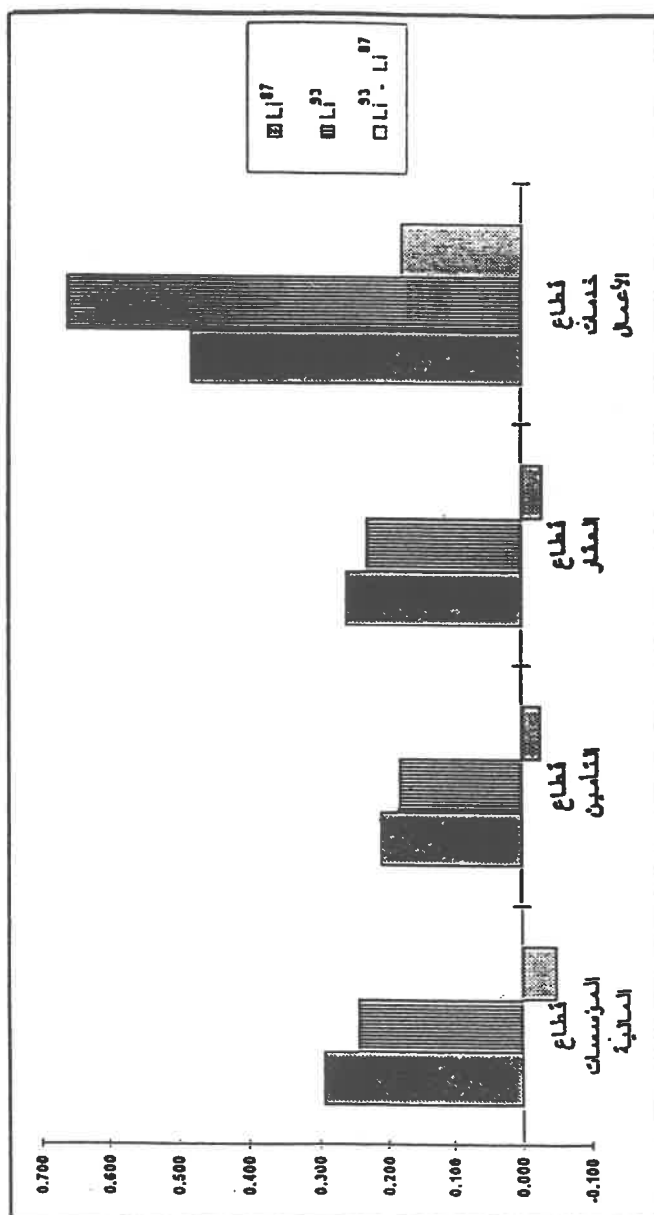
جدول (8) مضاعف الأجور و الرواتب الكلي

الترتيب	نسبة التغير %	87	93	93	المضاعف	الرقم
		W_i	W_i	$W_i - W_i$	اسم القطاع	
3	-4	0.605	0.583	-0.022	قطاع المؤسسات المالية	1
2	-6	0.469	0.443	-0.026	قطاع التأمين	2
1	-21	0.086	0.068	-0.018	قطاع العقار	3
4	-2	0.602	0.588	-0.014	قطاع خدمات الأعمال	4



جدول (9) معامل عدد ساعات العمل (المهالة) الكلي

الرقم	اسم القطاع	المضايف	07 Li	93 Li	93 Li - Li 07	نسبة التغير %	الترتيب
1	قطاع المهن الحرة	قطاع المهن الحرة	0.293	0.243	-0.050	17	2
2	قطاع التأمين	قطاع التأمين	0.210	0.183	-0.027	13	3
3	قطاع العقار	قطاع العقار	0.261	0.231	-0.030	11	4
4	قطاع خدمات الأعمال	قطاع خدمات الأعمال	0.481	0.561	0.180	37	1



٦- مضاعف استخدام القطاع العائلي والحكومي المباشر وغير المباشر الكلي لمنتجات وخدمات القطاعات المالية في الدراسة هـ مضاعف الاستهلاك العائلي والحكومي النهائي المباشر

Direct Government and Household sectoral consumption Multiplier

إن متجه عمود الاستهلاك العائلي والحكومي النهائي في الركن الثاني من جداول المدخلات والمخرجات المالية يوضح مقدار وحجم الإنتاج القطاعي والواردات المخصصة لغرض الاستهلاك النهائي، وتعبير آخر يوضح مدى مساهمة الإنتاج المحلي للقطاعات المالية المختلفة في سوق الاستهلاك المحلي.

ويمكن قياس المضاعف المباشر للاستهلاك العائلي والحكومي النهائي بقيمة حجم الاستهلاك العائلي والحكومي النهائي بقيمة حجم الاستهلاك العائلي والحكومي لكل قطاع مالي على إجمالي المخرجات أو الانتاج الكلي الوسيط والنهائي، ويمكن التعبير عن ذلك بالصورة الرمزية التالية:

$$C_1 = \frac{C_i}{X_j}$$

حيث تشير C_i إلى مقدار الاستهلاك النهائي العائلي والحكومي في القطاع i ، و X_j إلى إجمالي مخرجات القطاع نفسه.

يمكن الاستفادة من هذا المؤشر عند اختيار المشروعات المالية بحيث نستطيع التعرف على مدى مساهمة كل مشروع صناعي في السوق المحلية، وبالتالي يمكننا تحليل ودراسة التغيرات في أسعار سلع ومنتجات هذه القطاعات المالية على المستوى العام للأسعار ومستوى تكلفة المعيشة في الاقتصاد.

ط مضاعف الاستهلاك العائلي والحكومي النهائي الكلي:

Direct and Indirect Government and Household Consumption Multiplier.

يعبر هذا المؤشر عن قدرة مساهمة القطاعات المالية وخدمات الأعمال في تخصيص جزء من انتاجها للطلب النهائي وبالأخص لمتجه الاستهلاك العائلي والحكومي. أي مدى المساهمة أو التغير في حجم الاستهلاك العائلي والحكومي للقطاع (i) اللازم لضمان تدفق وحدة واحدة من المدخلات الأولية لقطاع (i) وذلك بشكل مباشر وغير مباشر.

والصيغة الرياضية لهذا المؤشر:

$$C = \sum_{i,j} X_{ij} C_i$$

$$(i, j = 1, \dots, n)$$

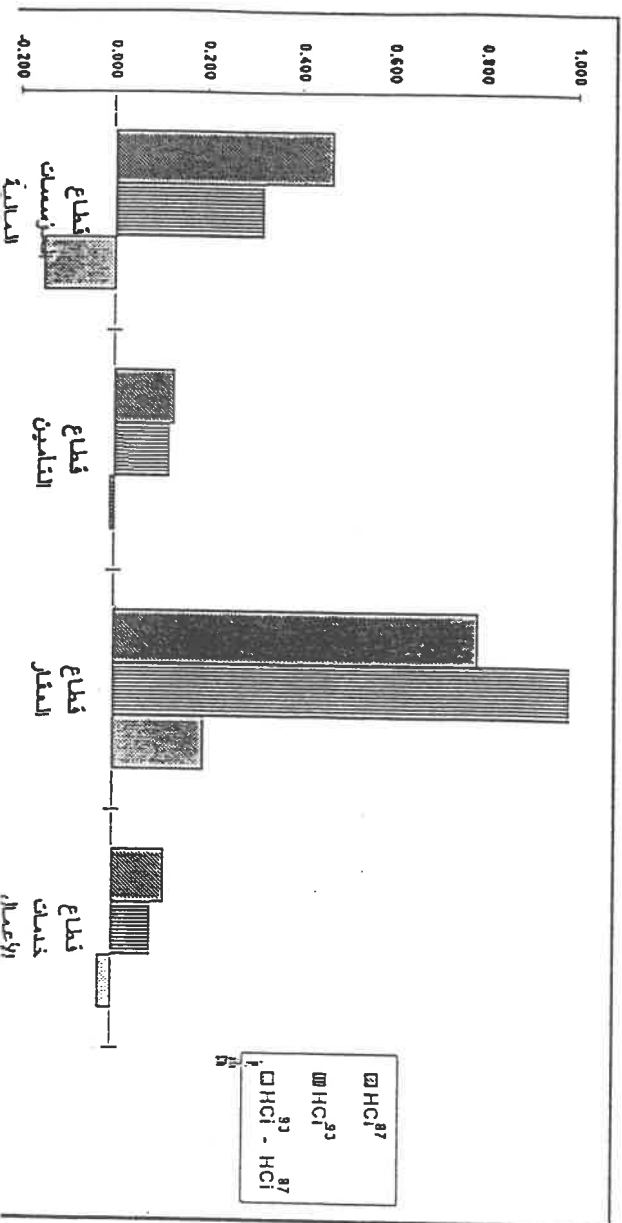
حيث تشير $\sum X_{ij}$ إلى مقلوب مصفوفة ليونتييف للمعاملات الفنية المباشرة للإنتاج.
 C_i تشير إلى نسبة الاستهلاك العائلي والحكومي إلى إجمالي المخرجات أو المدخلات للقطاع j .
 n تشير إلى عدد القطاعات الصناعية وهو (4) قطاعات.

ويوضح الجدول والرسم البياني (١٠) قيم مضاعف الاستهلاك العائلي لهذه القطاعات الأربعة في الاقتصاد الكويتي لعامي ١٩٨٧، ١٩٩٣. ويلاحظ أن قطاع العقار والمال يأتيان في المراتب الأولى حيث سجلا ٧٨٦، ٠، ٤٦٧، ٠، على التوالي لعام ١٩٨٧ و ٩٨٢، ٠، ٣١٦، ٠، لعام ١٩٩٣ على التوالي. كما يلاحظ أن معدل التغير السلبي سجل للقطاع المالي والبنوك ٣٢٪، وقطاع خدمات الأعمال ٢٧٪، ثم قطاع التأمين ٩٪، بينما يلاحظ أن قطاع العقار سجل تغيرا إيجابيا بمعدل ٢٥٪، بمقارنة مع سنة الأساس قبل الحرب. وقد يرجع هذا التغير الإيجابي إلى السياسات الحكومية تجاه إعفاء أساط البيوت السكنية والسماح لهم بالبيع والشراء، وكذلك بسبب محدودية عرض السكن الخاص في المناطق المطلوبة وزيادة الطلب عليها بعد تحرير الكويت.

كما يوضح الجدول والرسم البياني (١١) مضاعف الاستهلاك الحكومي الكلي لمنتجات وخدمات القطاعات الأربعة في الاقتصاد الوطني. حيث يلاحظ أن قطاع خدمات الأعمال يأتي في المقدمة ٢٦١، ٠، و ٣٦٧، ٠، لفترتي ١٩٨٧ و ١٩٩٣، ثم يأتي قطاع التأمين والمال وأخيرا قطاع العقار. ويلاحظ أيضا أن معدل التغير كان إيجابيا بالنسبة لقطاع خدمات الأعمال حيث سجل ٤٠٪. مقارنة لعام ١٩٨٧، ويأتي بعد ذلك قطاع المال والبنوك ٤٪، وقد يرجع هذا التأثير الإيجابي بالنسبة لهذا المؤشر إلى ظاهرة إعادة إعمار الكويت من آثار العدوان العراقي على الكويت والتي كانت تتطلب خدمات ومنتجات هذين القطاعين بالدرجة الأولى. بينما يلاحظ أن معدل استهلاك القطاع الحكومي لمنتجات وخدمات قطاع العقار قد انخفض ٣٣٪ وبالنسبة لقطاع التأمين ٣٪.

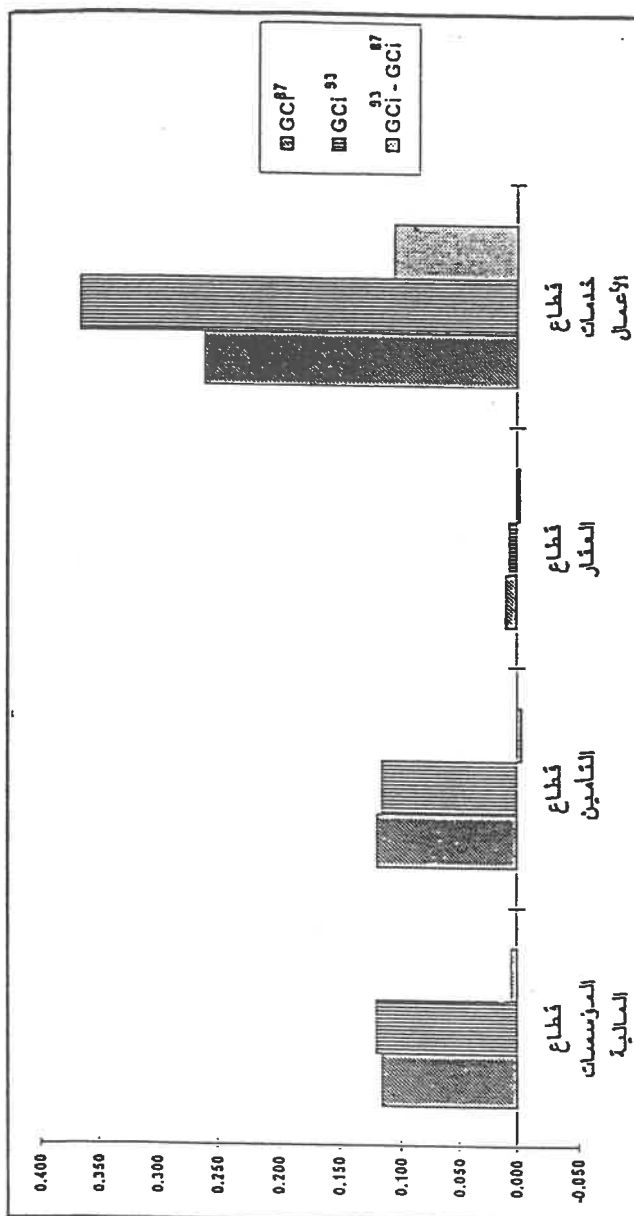
جدول (10) مصاعف الاستهلاك المعائلي الكلي

الترتيب	نسبة التغير %	87 HCl - 93 HCl	93 HCl	87 HCl	المضاعف	اسم القطاع	الرقم
1	-32	-0.151	0.316	0.467	قطاع الموزونات المالية		1
4	-9	-0.011	0.118	0.129	قطاع التأمين		2
3	25	0.196	0.902	0.706	قطاع المعار		3
2	-27	-0.030	0.082	0.112	قطاع خدمات الأعمال		4



جدول (11) مضاعف الاستهلاك الحكومي الكلي

الرقم	اسم القطاع	المضاعف	87 GCI	93 GCI	93 GCI - GCI 87	نسبة التغير %	الترتيب
1	قطاع المرافق العامة	قطاع المرافق العامة	0.116	0.121	0.005	4	3
2	قطاع التأمين	قطاع التأمين	0.120	0.116	-0.004	-3	4
3	قطاع العقار	قطاع العقار	0.009	0.006	-0.003	-33	2
4	قطاع خدمات الأعمال	قطاع خدمات الأعمال	0.261	0.367	0.106	41	1



الخلاصة والاستنتاج العام:

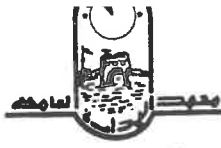
حاولنا في هذه الدراسة التحليلية أن نلقي الضوء على هيكل التغيرات الناتجة عن آثار العدوان العراقي على الكويت على هيكل قطاع المال والبنوك والتأمين والعقار وخدمات الأعمال، وذلك باختيار عدة مؤشرات تتعلق بمضاعفات جزئية مبينة على بيانات جدول المدخلات والمخرجات القطاعية لدولة الكويت.

وتتلخص نتائج الدراسة، بأن هناك تأثيرا هيكليا واضحا وكبيرا في القطاعات الاقتصادية الأربعة موضع الدراسة، وذلك نتيجة الدمار والسلب للمنشأة المالية والاقتصادية، وكذلك لسياسات إعادة الإعمار، وبعض السياسات الحكومية المتعلقة بالرواتب والأجور والإعفاءات من جانب آخر. ولا يستبعد دور أزمة المديونيات الصعبة التي تأثرت بسببها هذه القطاعات الأربعة بشكل واضح. ويلاحظ من النتائج المستخلصة أن هناك بعض التغيرات الهيكلية الإيجابية في بعض القطاعات الأربعة. فعلى سبيل المثال، تأثر مضاعف الاستهلاك العائلي والكي لقطاع العقار وقطاع الاستهلاك الحكومي بالنسبة لمنتجات وخدمات قطاع الأعمال وقطاع المال والبنوك.

وكذلك تأثر العمل الكلي لقطاع خدمات الأعمال تأثيرا ايجابيا، بينما تأثرت المؤشرات الأخرى وهياكلها في القطاعات الأربعة تأثيرا سلبيا، وأن أعلى معدل تغير سالب إجمالي للعدوان العراقي على الكويت سجل في قطاع خدمات الأعمال، ثم قطاع المال والبنوك، وأخيرا قطاع العقار الذي بقي تقريبا ثابتا مع تغيرات نسبية بسيطة، وذلك نظرا لخصوصية هذا القطاع في الاقتصاد الكويتي وجملة من سياسات اتخذت من قبل الحكومة بعد تحرير الكويت.

References

- 1- Axel leijenhuf (1993) **on keynesian Economies and the Economics of keynes**, Oxford University press, london.
 - 2- Brander, J.A. (1981) Intra - Industry Trade in identical commodities. **Journal of International Economies**, 11-1-14.
 - 3- Caves, R, (1981). **Intra-Industry Trade and Market structure in Industrial countries**. Oxford Economies paper, 33 (2), 203-230.
 - 4- Chenery, H.B, and Chark, P.G. (1959) **Inter-Industry Economies**, Wiley New york.
 - 5- Cruble, H.G. And Lloyd, P.J. (1975) **Inter-Industry Trade**, Macmilan London.
 - 6- Diaz - Alejandro C. (1965)' **On the Import Industry of Import substituting industrialization**; Kyklos.
 - 7- Dipasquale, D. and polenski, K. R. (1980) **Output, Income and employment Input - Output multipliers in Economic Impact Analysis Methodology and Applications**, ed.s. pleeter martinus nijhoff publishing, Boston, mass, pp. 265-273.
 - 8- Diamond, J.(1975) **Inter-Indus Indicators of employment potential**, **Applied Economies**, 7, pp. 265-273.
 - 9- Haji, J.A. (1987) **Quantitative criteria for determining sectoral priorities of the kuwaiti Economy** (KFAS).
 - 10- Haji, J. A. (1994) **Correcting, updepecting, Projecting Input-Output tables for kuwait**. (KFAS).
 - 11- Hirschman, A. (1958), **The strategy of economic development**, New York Haven Yale University press.
 - 12- Johns, L.P. (1976) The measurement of Hirschman Lindages, **Quartely Journal of Economic studies**, 24, pp. 1-10.
 - 13- Leontief, W.W. (1936) **Quantitative input and output relations in the economic system of the U.S.A**. RES, 18 (3), 105-125.
 - 14- O'conner, R, and Henry, E.W. (1975) **Input - Output analysis and its applications** Charles Griffin & Co. LTP.pp. 385.
 - 15- Peter, G.J. and Karen, R.P. (1987), **Multiplier impact of fishing activities in New England and Nova Scotia** "Chapman and Hall. pp. 325-366).
 - 16- Pancnamukhi, V.R. (1975) Linkages in Industrialization, a study of selected developing Countries in Asia. **Journal of Development planning**, 8, pp. 121-165.
 - 17- Rasmussen, N.P. (1955), **studies in inter - Sector Relations**, North Holland Publishing.
 - 18- Siegfried Schults, Natiou (1994) **Advanced I/O Techniques**, Unites.
 - 19- Stone et.al. (1963), **A programme for Growth Vol. 3 - I/O Relationship 1954 - 1966**, Department of Applied Economic, University of Cambridge, Chapman and Hall.
 - 20- Sohn, Ira (1989) **Readings in I/O Andrsis theory and applications**, Oxford University press, New york.
 - 21- Tessue Koshiha (1987) Intra - Industry Trade in the manufacturing Industries of Japan "In I/O Analysis Edited by Maurizoiiaschini, Champman and Hall, London p.p. 179-200.
 - 22- Tharakan, P.K.M. (ed) (1983) **Intra - Industry Trade**, North - Holland, Amsterdam.
- ٢٣- وزارة التخطيط - الإدارة المركزية للإحصاء (١٩٨٧) الحسابات القومية وجدداول المدخلات والمخرجات ١٩٨٧ - الكويت.



دورية متخصصة في مجال العلوم الإدارية

تصدر عن معهد الإدارة العامة - مسقط - سلطنة عمان
ص.ب: ١٩٩٤ زوي - الرمز البريدي ١١٢ - بريقيا معهدارة
تلکس: ٥١٠٥ معهد أوان - فاكس: ٦٩٨٧٦٣
تليفون: ٦٠٢٣٨٦/٦٠٢٠٦٦/٦٠٢٢٥٢



شروط النشر

- أن يكون العمل العلمي ذو علاقة وثيقة بمجالات الإدارة مع الالتزام بالموضوعية والمنهج العلمي.
- أن تكون مادة البحث أصلية ولم يسبق نشرها أو تقديمها إلى أية جهة أخرى.
- أن تكون المادة العلمية مطبوعة على الآلة الكاتبة تكون من نسختين.
- أن تراعى الأصول العلمية المتبعة في إثبات المعلومات وتوثيقها.
- تخضع جميع الأعمال العلمية المقدمة للنشر العلمي حسب الأصول المتعارف عليها.
- يحق لهيئة التحرير إدخال التعديلات المناسبة الأعمال العلمية التي تم تقييمها وقبولها في شروط النشر المعلنة.
- تصرف مكافأة رمزية لكل عمل علمي يتم نشره في الدورية.

الأهداف

- نشر الثقافة والوعي الإداريين بين العاملين في مجالات الخدمة المدنية ودعم سبل الاتصال والتفاهم الإداري.
- عرض المشاكل الإدارية المعاصرة وتحليلها وبيان أنجح الحلول لها واستظهار تجارب الدول الأخرى وإجراء ما يلزم في ذلك من دراسات مقارنة.
- تعميق الاتصال والتبادل الثقافي في مجال الإدارة بين المعهد ومعاهد الإدارة الأخرى والمؤسسات المناظرة في الدول العربية والأجنبية.

عزيزي القارئ ...

✳ تعرف على قضايا التنمية الإدارية من خلال الإشتراك في دورية «الإداري»

قيمة الاشتراك

الإشتراك السنوي :
للأفراد: ٨ ريالاً عُمانية .
للمؤسسات والجهات الحكومية: ٢٠ ريالاً عُمانياً .

الاسم :

العنوان :